

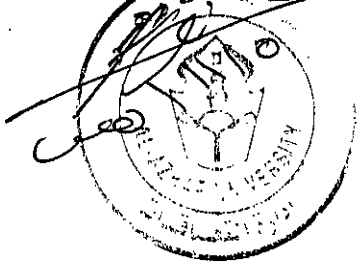
جامعة الأزهر
الإدارة العامة للاحتياجات
إدارة التعاقدات

السيد الأستاذ / مدير عام مركز المعلومات
مسئول النشر الإلكتروني
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تطبيقا لنص القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن النشر الإلكتروني
للمناقصات و الممارسات و الأمر المباشر .
أتشرف بأن نرسل لكم صورة من كراسة الشروط و المواصفات الآتية :-
- المناقصة العامة لتوريد خامات حديد للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ و
المكونة من عدد (١٣) صفحة، جلسة فتح المظاريف الفنية الساعة الثانية
عشرة ظهرا، ثمن الكراسة ٨٦ ر ٣٦٠ جنية (ثلاثمائة وستون جنيها و
٨٦ قرش) و قيمة التأمين المؤقت ٣٢٠٠٠ ج (فقط اثنان و ثلاثون ألف
جنية) عن عملية توريد خامات الحديد و التأمين النهائي ٥%
من قيمة أمر التوريد .
برجاء عمل اللازم نحو نشر الكراسة على الانترنت

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مدير إدارة التعاقدات



المختص



جامعة الأزهر
الإدارة العامة للأحتياجات
إدارة التعاقدات

رقم الكراسة ()

توقيع

لجنة إعداد الكراسة

مبنى مجمع الإدارات بمدينة نصر
الدور الخامس

تليفون / ٣٧٦ ٢٢٦٣

مناقصة عامة شراء خامات حديد في

العام المالي ٢٥ / ٢٦ / ٢٠

جلسة / / ٢٥ / ٢٠

توقيع مقدم العطاء



جامعة الأزهر
إدارة التعاقدات

رقم كراسة الشروط/
رقم قسيمة التوريد/
تاريخ قسيمة التوريد/
توقيع امين المخزن/

مناقصة عامة شراء خامات حديد في

العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

جلسة / / ٢٠٢٥

تعلن إدارة التعاقدات جامعة الأزهر - عن طرح مناقصة عامة في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لشراء خامات حديد مطلوبة لوحدة المعادن بالجامعة
- وعلى من يرغب في الاشتراك في المزايدة يتقدم بعطائه قبل بدء الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية وذلك يوم الموافق في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر بإدارة التعاقدات بالجامعة بمبنى مجمع الإدارات بالجامعة بمدينة نصر - الدور الخامس
- يظل العطاء ساري المفعول وملزما لمقدم العطاء لمدة ٩٠ يوم (تسعون يوما) تبدأ مدة سريان العطاء اعتبارا من تاريخ فتح المظاريف الفنية وتطلب كراسة الشروط مقابل ٨٦ ر ٣٦٠ ج (فقط ثلاثمائة وستون جنيه وستة وثمانون قرشا لا غير).
وتطبقا لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحة التنفيذية "يقدم العطاء داخل مظروفين مغلقين احد هما للعرض المالي والآخر للعرض الفني ويحتوى على مبلغ التأمين الابتدائي المستحق وقدره ج (فقط وقدره ٣٢٠٠٠ جنية لا غير) بخطاب ضمان بنكي غير مشروط مدة سريانه اربعة أشهر باسم امين عام جامعة الأزهر (الإدارة العامة للأحتياجات) أو عن طريق الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع أو التحصيل الإلكتروني ويستكمل إلى ٥% من القيمة الإجمالية عن المدة المتعاقد عليها.
- ويجب أن ترفق الشروط العامة والكراسة بعد التوقيع عليها وعلى القوائم التي تضمنتها الكراسة بالمظروف الفني وكل عطاء يرد غير مرفق به الشروط لا يلتفت اليه كما لا يجوز باي حال من الاحوال احداث أي تعديل في الاشتراطات العامة والمواصفات واذا كان لدى مقدم العطاء بيانات أو اشتراطات خاصة به فعليه أن يقدمها على ورقه منفصلة موقع عليها منه مع العطاء .
- يعتبر القانون ١٨٢ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحة التنفيذية مكملا للتعاقد فيما لم يرد بشأنه نص.

توقيع مقدم العطاء



جامعة الأزهر
الإدارة العامة للشئون الهندسية
وحدة المعادن

مقايمة

لعملية توريد خامات حديد لزوم وحدة المعادن للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

ملاحظات	الجملة		الفئة		الكمية	الوحدة	اسم الصنف	م
	جنيه	قرش	جنيه	قرش				
مع تقديم عينات في جميع البنود					٣٠٠	بالعدد	لوح صاج أيفون ألوان ١٠٥×٢م×٠.٤	١
					٦٠	بالعدد	لوح صاج اسود ١م×٢م×١م	٢
					٥٠	بالعدد	لوح صاج اسود ١م×٢م×١.٥م	٣
					١٨٠	بالعدد	زاوية حديد ٣سم×٣سم×٣م طول ٦م	٤
					١٨٠	بالعدد	زاوية حديد ٤سم×٤سم×٤م طول ٦م	٥
					٣٠٠	بالعدد	علبة صاج ٨سم×٨سم×٣م طول ٦م	٦
					١٠٠٠	بالعدد	علبة صاج ٤سم×٤سم×٢م طول ٦م	٧
					٥٠	بالعدد	علبة صاج ٤سم×٨سم×٢م طول ٦م	٨
					٣٠٠	بالعدد	علبة ١٦م×١٦م×٢م طول ٦م	٩
					١٠٠	بالعدد	خوصة ٤سم×٥سم طول ٦م	١٠
					٥٠	بالعدد	خوصة ١٦م×٥سم طول ٦م	١١
					١٠٠	بالعدد	مفصلة حدادى ٢بوصة بجناح	١٢
					١٠٠	بالعدد	حجر صاروخ قطعية ٩بوصة نوعية جيدا	١٣
					٢٥	بالعدد	سلك لحام ٣م	١٤

توقيع مقدر المطاوع



جامعة الأزهر
ادارة التعاقدات

عطاء مقدم
مناقصة عامة شراء خامات حديد في
العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦
جلسة / / ٢٠٢٥

- / أسم مقدم العطاء
..... / رقم بطاقة الرقم القومي / تاريخ ومكان الاصدار:
..... / أسم الشركة وعنوانها /
..... / نوعها / رقم التليفون / فاكس / محمول /
..... / نوع النشاط /
..... / رقم البطاقة الضريبية / تاريخ صدورها /
..... / لمأمورية المختصة /
..... / رقم السجل التجاري / تاريخ صدوره /
..... / - سابقة التعامل /
..... / مع التكرم بارفاق مايلي :-
- صورة البطاقة الضريبية - صورة اخر اقرار ضريبي مقدم لمصلحة الضرائب - صورة عقد الشركة - صورة
بطاقة الرقم القومي - صورة السجل التجاري - صورة من شهادة التسجيل على بوابة التعاقدات الحكومية
- مع تقديم أصل المستندات للإطلاع عليها.
- يقر مقدم العطاء على هذا النموذج انه مستوفى لجميع الشروط القانونية الخاصة بأهليته للتعاقد والالتزام
بكراسة الشروط وانه لم تصدر اى أحكام تخص النزاهة أو الشرف وانه لم يصدر من الهيئة العامة للخدمات
الحكومية بشطب اسمه من سجل الموردين.

توقيع مقدم العطاء

إقرار

أقر أنا :

"مقدم العطاء" بأنني ملتزم بكل ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات الخاصة

بالمناقصة عامة (لتوريد خامات حديد) في العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ م.
وأني مستوفي لجميع الشروط القانونية الخاصة بأهليتي للتعاقد والالتزام بكراسة
الشروط، وأنه لم يصدر قرار من الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشطب اسمي
من سجلات الموردين وأنه لم يصدر ضدي أي أحكام تخص النزاهة و الشرف .
وهذا إقرار مني بذلك.

ختم وتوقيع مقدم العطاء

(.....)

**** الشروط العامة الفنية و المالية ****

مناقصة عامة لتوريد خامات حديد مطلوبة لوحدۃ المعادن

فی العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ جلسة / / ٢٠٢٥

- ١- يجب أن يقدم العطاء داخل مظروفين مغلقين احدهما للعرض الفني ويحتوى على التامين الابتدائي المستحق والمواصفات الفنية و التحفظات التي يراها مقدم العطاء و صورة من البطاقة الضريبية موضعا بها آخر إقرار ضريبي لمصلحة الضرائب عام ٢٠٢٤ وشهادة التسجيل لدى القيمة المضافة وصورة من السجل التجاري شهادة التسجيل بالفاتورة الالكترونية و التسجيل على بوابة التعاقدات العامة .
موضحا به نوع النشاط المطلوب و سابقة الأعمال و بالنسبة للجمعيات بيان بالمركز المالى للجمعية و النظام الداخلى لها و موافقة الاتحاد التعاوني المركزي على الاشتراك فى الممارسة أو إشهار الجمعية فى الوقائع ودائرة نشاطها وأسماء البنوك التي تتعامل معها الجمعية وكذا صورة البطاقة الضريبية موضعا بها آخر إقرار ضريبي عام ٢٠٢٤ و سابقة الأعمال و بالنسبة للشركات يجب إرفاق صورة رسمية من عقد تأسيسها ومن نظامها الأساسى و فى حالة المنشأة التجارية لأكثر من شخص واحد يجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد المشاركة كما يجب أن ترافق الصورة بيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ومدى هذا الحق وردوده وأسماء المسئولين مباشرة عن تنفيذ شروط العقود ونماذج من توقيعاتهم وعلى أن تكون هذه النماذج على ذات صورة العقد بالإضافة إلى البطاقة الضريبية موضعا بها آخر إقرار ضريبي عن عام ٢٠٢٤ .
وصورة السجل التجاري وشهادة ضريبة القيمة المضافة و سابقة أعمال .
 - ٢- يحتوى المظروف المالى على قوائم الأسعار وطريقة السداد وشهادة تفضيل المنتج المحلى ان وجدت .
 - ٣- ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة .
 - ٤- مدة سريان العطاء اعتبارا من تاريخ فتح المظاريف الفنية تسعون يوم .
 - ٥- يجب أن تكتب الأسعار بالحبر الجاف أو السائل والطباعة بالأرقام والحروف باللغة العربية وذلك فى الخانة المخصصة بذلك بكتابة الشروط و المواصفات ولا يجوز الكشط أو المحو فى جدول الفئات وكل تصحيح بالأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته بالأرقام والحروف وتوقيع صاحب العطاء كما لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنوده أو من المواصفات الفنية أو إجراء أي تعديل فيها أيما كان نوعه وإذا رغب فى إبداء أي ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها فى كتاب مستقل يتضمن المظروف الفني ولا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحدوث أخطاء فى عطائه المقدم بعد فتح المظاريف الفنية.
 - ٦- الفئات التى يحددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطى جميع المصروفات و الالتزامات وجميع الضرائب حتى تسليمها لمخازن الجامعة ، على ان تكون جميع التعاملات بالجنيه المصرى مع ثبات الاسعار خلال مدة صلاحية العطاء.
 - ٧- يجب ان يقدم مع كل عطاء مبلغ التأمين المستحق للممارسة العامة وقدره ٣٢٠٠٠ جنية (فقط اثنان و ثلاثون ألف جنية لا غير)
طريقة سداد التأمين الابتدائي بإحدى الطرق الآتية :-
- الدفع من خلال منظومة الدفع الالكترونى على حساب الجامعة البنكي .
 - تقديم خطاب ضمان بنكى غير مشروط باسم / أمين عام جامعة الأزهر (الإدارة العامة للاحتياجات) ويستكمل الى ٥% من قيمة العطاء فى حالة إرساء العطاء على الشركة او الدفع من خلال منظومة الدفع الالكترونى .

**** تابع الشروط العامة الفنية و المالية ****

المناقصة عامة مناقصة عامة لتوريد خامات حديد مطلوبة لوحدۃ المعادن
فۃ العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ جلسة / / ٢٠٢٥

- ٨- تلتزم الشركة بتقديم عينات من كل بند للبت على أساسها.
- ٩- مدة التوريد شهر من استلام أخطار قبول العطاء بمخازن الرئيسية بالجامعة بمدينة نصر (المورد مسئول عن توفير العمالة الخاصة بالتنزيل داخل مخازن الجامعة).
- ١٠- يتم إعفاء المنشآت الصغيرة و المتناهية الصغر من نصف التأمين الابتدائي ومن نصف التأمين النهائي اذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد مستوفيا لنسبة المكون الصناعي المصري وترد القيمة المشار اليها عند تقدم تلك الشهادة بالمظروف المالى .
- ١١- شهادة استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة عن اتحاد الصناعات المصرية إن وجدت .
- ١٢- يجب الالتزام بما جاء بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية أساسا فى التعاقد فيما لم يرد بشأن نص و القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية و لائحته التنفيذية على هذه المناقصة و يعد جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط و المواصفات و العقد المبرم .
- ١٣- يجب توافر شروط الكفاءة الفنية و الملاءة المالية و حسن السمعة لمقدمي العطاءات .
- ١٤- أسلوب تقييم العطاءات (مقبول / مرفوض) .
- ١٥- يمكن تعديل حجم العقد بالزيادة او النقص فى حدود نسبة ١٥% طبقا لإحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و لائحته التنفيذية .
- ١٦- العملية قابلة للتجزئة

توقيع مقدم العطاء



جامعة الأزهر
الإدارة العامة للشئون القانونية
إدارة العقود

عقد شراء و توريد

2022 / /

الموافق

أنه في يوم

تحرر هذا العقد بين كلا من :-

أولا :- جامعة الأزهر و مقرها مدينة نصر - القاهرة و يمثلها قانونا في التوقيع على هذا العقد
الاستاذ الدكتور / بصفته /
ومحلته المختار الإدارة العامة للشئون القانونية بمبنى مجمع الادارات بمدينة نصر - القاهرة
(طرف أول)

ثانيا :- شركة /
ويمثلها السيد /
ويحمل تحقيق شخصية قومية
ومقرها /

وشكلها القانوني سجل تجارى بطاقة ضريبية رقم / /
تليفون رقم فاكس رقم بريد الكترونى رقم
(طرف ثان)

تمهيد

حيث ان الطرف الاول ابدى رغبته فى التعاقد على شراء و ذلك بغرض تلبية
احتياجاته ، بما يمكنه من تحقيق اهدافه بكفائه و فاعلية و يضمن انتظام سير العمل ، و وفقا لما تم تخصيصه من
اعتمادات مالية ، و حيث ابدى الطرف الثانى استعداداه للقيام بذلك . و اتمامه وفقا للشروط و المواصفات و اية
متطلبات اخرى ، و كما هو وارد بكراسة الشروط و المواصفات و العرض المقدم منه و الذى قبله الطرف الاول .
و فى ضوء اعتماد السلطة المختصة بتاريخ/...../..... لاجراء عملية الطرح بطريق وفقا لاحكام
قانون التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة 182 لسنة 2018 و لانحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير المالية رقم
692 لسنة 2019 و الاعلان و كراسة الشروط و المواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ / /
وذلك للتعاقد على

و وفقا لما تضمنته كراسة الشروط و المواصفات الخاصة بموضوع هذا التعاقد و ما اوصت به (لجنة البت -
الامر المباشر) بجلستها المعقودة فى / / من قبول (عطاء - عرض) الطرف الثانى بمبلغ
جنيه (..... جنيه) و الذى تم الترسية بناء عليه باعتباره الافضل شروطا و سعرا
ومطابقته للشروط و المواصفات الفنية و اعتماد السلطة المختصة لتوصية تلك اللجنة فى / /
وبعد ان اقر الطرفان باهليتهما و صفتها للتعاقد اتفقا على الاتى :-

البند الاول

يعتبر التمهيد السابق و كراسة الشروط و المواصفات و الملاحق المرفقه بها ، و (العطاء - العرض) المقدم من
الطرف الثانى وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين و محاضر (لجنة البت - الامر المباشر) للعام المالى /
وامر التوريد رقم بتاريخ / / ، جزءا لا يتجزأ من احكام هذا العقد و متمما ومكملا لاحكامه.

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية و المرفقة بهذا العقد جزءا لا يتجزأ منه و هي :

.....
.....
.....

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقا للممارسات الجيدة و افضل المعايير المتعارف عليها طبقا للمواصفات الفنية و الكميات و الاسعار الموضحة و بقيمة اجمالية قدرها جنيهه (فقط جنيهه) شاملة كافة الضرائب و الرسوم و التكاليف و النفقات ذات الصلة و ذلك على النحو التالي :-

رقم البند	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الاجمالية

البند الرابع

سدد الطرف الثاني مبلغ اجمالى وقدره جنيهه (فقط جنيهه) بما يعادل 5% من اجمالى قيمة هذا العقد و ذلك كتأمين نهائى و ذلك بموجب بموجب إيصال برقم مجموعة ويرد هذا التأمين للطرف الثاني طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالقانون 0

البند الخامس

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات و الاصناف محل العقد بمخازن الكلية بمدينة نصر و على نفقته الخاصة على ان يتم التوريد خلال مدة تبدأ من استلام امر التوريد فى/...../..... كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الاصناف الموردة من اصل و صورتين .

البند السادس

حدد الطرف الاول لجنة فحص الاصناف الموردة من الطرف الثاني و اذا رفضت اللجنة صنفا او اكثر من الاصناف الموردة او وجدت فيها نقص او مخالفة للمواصفات او المتطلبات او العينات المعتمدة و جب على الطرف الاول اخطار الطرف الثاني باسباب الرفض كتابة.

و يلتزم الطرف الثاني بسحب الاصناف المرفوضة و توريد بدل منها خلال مدة لا تجاوز سبعة ايام من تاريخ اليوم التالى لخطاره فاذا تاخر فى سحبها فيحق للطرف الاول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (5%) من قيمة الاصناف المرفوضة عن كل اسبوع تاخير او جزء نته و يخصم من الثمن ما يكون مستحقا للطرف الاول و يكون البيع وفقا لاحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 و لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019.

البند السابع

يلتزم الطرف الاول باستلام الاصناف محل هذا العقد فى المواعيد المحددة و ذلك حال مطابقتها للمواصفات و الشروط المتفق عليها و يحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الاول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة اسباب التقاعس و صورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية و ذلك للمتابعة .

البند الثامن

يضمن الطرف الثاني الاصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة تبدأ من تاريخ الفحص والاستلام ضد عيوب الصناعة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الاول بان يسدد للطرف الثاني ثمن الاصناف الموردة فعليا وذلك على حسابه رقم..... ببنك

البند العاشر

للطرف الاول زيادة او نقص الكميات المتعاقد عليها بما لايجاوز (15 %) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والاسعار.

البند الحادي عشر

لا يجوز للطرف الثاني اثناء تنفيذ العقد ان يقوم بتغيير من عهد اليهم ووافق عليهم الطرف الاول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الاول .
ويظل الطرف الثاني وحده مسئولا عن اية افعال او اعمال او اخطاء فى تنفيذ العقد كما يلتزم باطلاع من عهد اليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد .

البند الثاني عشر

كلف الطرف الاول السيد / مدير الكلية بصفته الوظيفية مسئولا عن ادارة هذا العقد .

البند الثالث عشر

اقر الطرف الثاني بحق الطرف الاول فى ان يقوم بنفسه او بواسطة اى شخص او جهة يحددها الطرف الاول وبحسب طبيعة العملية المرور او التفتيش او مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفى اى وقت دون حاجة الى اخطار او اذن مسبق .

وفى حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لاي التزام يحق للطرف الاول توقيع اى من الاجرائين المنصوص عليهما فى البند العشرون من هذا العقد .

البند الرابع عشر

اذا تاخر الطرف الثاني فى تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لاسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الاول اعطائه مهلة للتنفيذ دون توقيع مقابل تاخير وفى حالة تاخره لاسباب راجعة اليه فيوقع عليه مقابل تاخير بحسب من بداية المهلة وفقا للاحكام الواردة بالمادة (48) من قانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية .
- ولا يخل مقابل التأخير بحق الطرف الاول فى الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما اصابه من اضرار بسبب التأخير .

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن هذا العقد كليا او جزئيا . وذلك مع عدم الاخلال بنص المادة (92) من قانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية

البند السادس عشر

اقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور احكام نهائية ضده فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات او فى جرائم التهرب الضريبى او الجمركى .

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات او مستندات ايا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم افشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد او بعد انتهائه او انهائه او فسخه وبعد الاخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة اخلايا جسيما بشروط العقد ودون الاخلال بأية عقوبة مقررّة فى هذا الشأن .

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانونا .

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسنول ادارة العقد او ممثل الجهة الادارية بحسب الاحوال خلال مدة خمسة عشر يوما من تاخ ظهور الخلاف لمناقشته واتخاذ الاجراءات الاتية :-

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة .
 - 2- قيام ادارة التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالى وقانونى للسلطة المختصة ويجوز لها الاستعانة باستشارى متخصص للمساعدة فى دراسة الخلاف وتقديم الرأى .
 - 3- تسوية الخلاف الذى ينشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد واذا ترتب على التسوية الودية اى اعياء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعدم تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف .
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزامتها الناشئة عن هذا العقد .

البند العشرون

فى حالة اخلال الطرف الثانى باى شرط جوهرى من شروط التعاقد ، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثانى وفى الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من اى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثانى لديه ، وفى حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى اى جهة ادارية اخرى ايا كان سبب الاستحقاق ، دون حاجة الى اتخاذ اى اجراءات قضائية ، وذلك كله مع عدم الاخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثانى قضائيا ، بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الادارى ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ما سبق سداه للطرف الأول

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيا فى الحالات الاتية:-

- 1- اذا تبين أن الطرف الثانى استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الأول أو حصوله على العقد
- 2- اذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثانى
- 3- اذا أفلس الطرف الثانى أو أعسر

البند الثانى والعشرون

يسرى على هذا العقد احكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التى تنشأ أثناء التنفيذ وفقا للطرق والشروط والاحكام المنصوص عليها فى المادة (91) من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص فى حالة اللجوء الى التحكيم (وفى حالة اللجوء الى تسوية النزاع قضائيا وكان المتعاقد معه شخصا اعتباريا خاصا يكون البند على النحو التالى)

- تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى اى نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد

- (فى حالة اللجوء الى تسوية النزاع قضائيا وكان المتعاقد معه شخصا اعتباريا عاما يكون البند على النحو التالى)

تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل فى كافة المنازعات التى قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والأعلانات والأخطارات التي توجه أو ترسل أو تعن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه أخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوما، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وألا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وأعلاناته وأخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثاره القانونية 0

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ ، سلمنا أحدها الى الطرف الثاني ، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى ، للعمل بمقتضاها عند اللزوم 0
الطرف الأول

الطرف الثاني

روجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في 2020/3/28 ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في 2020/5/20 .

المدير العام

مدير الإدارة

عضو قانوني

المحامي نقض

المحامي بالنقض

المحامي